الثورة الاقتصادي

الثلاثاء ٨ ذو الحجة ١٤٢٥هـ
الموافق ١٨ يناير ٢٠٠٤م
العدد (١٤٦٧٨)

ستسهم في الحد من الفساد

تنفيذ استراتيجية الأجور.. ضروره لتأمين الاستقرار المعيشي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي

[يرتبط تنفيذ هيكل الأجور والمرتبات بحزمة من الإصلاحات الإدارية والمالية والاقتصادية عموماً، حيث بدأت تتحرك الجهود نحو البدء بمباشرة عملية التنفيذ الصادق لإخراج هذا الهيكل إلى حيز التنفيذ كونه أساس تأمين الاستقرار المعيشي وتعزيز القدرات الإنتاجية ومحفز على المزيد من الإنتاج في حالة أن تكون الأجور كافية وليس مجرد إصلاحات شكلية، وذلك لأن مطلب تنفيذه أصبح ضرورياً للخروج بالاقتصاد الوطني من الحالة التي يعيشها إلى مرحلة يتمكن من خلالها من استعادة انتعاشه للارتباط بمنظومة من السياسات المكملة لذلك لإحداث حراك اقتصادي يمكن البلاد من الانتقال إلى مرحلة أكثر نمواً وانتعاشاً، نتابع ذلك :

إستطلاع/محمد دماج

تنفيذ هيكل الأجور والمرتبات مرتبط بجملة من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة

□ حمود خالد الصوفي

□ د . مطهر العباسي

□ د . محمد الأفندي

□ د . طه الفسيل

□ د . محمد عبدالرشيد

تأمين الاستقرار المعيشي

□ يرى الأستاذ الدكتور محمد الأفندي، أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، أن مسألة رفع الأجور والمرتبات أمر ضروري ومهم وعلى الحكومة أن تقدم رؤية واضحة لهيكل الأجور والمرتبات، بحيث يكون هذا الهيكل عادلاً وفعالاً يعطي كل ذي حق حقه، خاصة وأن الشريحة التي سوف تستفيد من ذلك كبيرة تضررت خلال الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية، ولذلك لابد أن يكون هذا الهيكل - هيكل الأجور - عادلاً لا يمنح القدرة الشرائية الكاملة لتأمين الاستقرار المعيشي لهذه الشريحة الاجتماعية وانعكاس ذلك على بقية شرائح المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للموظفين والعاملين ويحفز على المزيد من الإنتاج ويضمن حد الكفاية من مستلزمات الحياة المعيشية، مضيفاً : إن صدور هيكل الأجور والمرتبات تأخر كثيراً بما يفترض أن يصدر في أقرب وقت ممكن لأهميته في الحد من ظواهر كثيرة تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني أهمها ظاهرة الفساد المتفشي بالجهاز الإداري، مؤكداً أهمية أن يكون هيكل الأجور كافياً وليس مجرد إصلاحات شكلية أو جزئية.

مطلب ضروري

□ من جانبه يقول الدكتور محمد عبدالرشيد، أستاذ الإدارة المشارك بجامعة عدن : إن زيادة الأجر يعني زيادة القدرة الشرائية للسكان، وذلك ينعكس على زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حركة الإنتاج والتجارة في اتجاه تلبية الطلب المتنامي والناتج عن القدرة الشرائية للسكان بفعل زيادة الأجور، وبمعنى آخر فإن زيادة الأجور يعد طلباً ضرورياً للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة الركود وتحديداً في تلك البلدان التي أخذت بحزمة الإصلاحات الاقتصادية ومنها بلادنا، والتي ترتب عنها تراجع في الأداء الاقتصادي والمعاشي بسبب تراجع العوامل المحددة لذلك، إذ يغدو إصلاح الأجر ضرورة ملحة في ظل المرتبات الناتجة عن خطوات عملية الإصلاح وتحديداً في جانب تحرير سعر العملة الذي غالباً ما يؤدي إلى تراجع وتدني قيمتها، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن الأجر المتحصل بوجه عام.

الانتقال إلى النمو والانتعاش

□ ويستطرد قائلاً : إن إعادة التوازن للعلاقة ما بين الآثار المترتبة عن عملية تراجع أو تدني الأجر بفعل حزمة السياسات الاقتصادية التي أخذت بها بلادنا يفرض علينا إعادة إصلاحات هيكل الأجور ليتمكن الاقتصاد من استعادة حالة انتعاشه للارتباط بحزمة من السياسات المكملة لذلك مثل تسهيل الإجراءات وتقليل تكلفة الخدمة العامة المقدمة ومنظومة إجراءات تشجيع الاستثمار وغيره من السياسات اللازمة لإحداث حراك اقتصادي يمكن اقتصاد البلاد من الانتقال إلى مرحلة النمو والانتعاش، وبدون إصلاح هيكل الأجور فإن مجموع الإصلاحات الأخرى تمثل إصلاحاً للجسم دون الرأس، وذلك يعني أن جسم الاقتصاد سيظل مشلولاً طيلة ما أغفلنا الإصلاح الحقيقي للأجور.

زيادة حقيقية

□ الدكتور طه الفسيل، أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، يرى أن قضية رفع الأجور والمرتبات للعاملين في الجهاز الإداري للدولة ستشكل مساهمة كبيرة في التخفيف من الفقر التي تعد من أهم المشاكل التي تواجه بلادنا، خاصة إذا نظرنا إلى عدد موظفي الدولة الذي يصل إلى حوالي (٤٥٠) ألف موظف، وذلك سيرفع دخل (٤٥٠) ألف أسرة، بالإضافة إلى أسر العاملين بالمؤسسة العسكرية، وذلك بالطبع يشترط عدم تزايد معدلات التضخم حتى لا يقلل من آثار الزيادة الحقيقية لهذه الأجور، وفي الوقت نفسه لابد أن تتواصل عملية إصلاح الخدمة المدنية، بحيث يتم تنفيذ كافة إصلاحات مكوناتها التي تشكل جزءاً من عملية الإصلاح لأهم شريحة من شرائح المجتمع المختلفة، إلى جانب ذلك لابد من خلق فرصة مناسبة وملائمة لأنشطة القطاع الخاص واستثماراته، بحيث يشكل القطاع الخاص المجال الأوسع للأعداد المتزايدة من العمالة، وذلك لامتصاص هذا الكم الهائل من العمالة، مما سيخفف من الضغوط على الدولة باعتبارها المصدر الرئيسي للتوظيف في ظل الوظائف الجديدة للدولة.

تحديث للخدمة المدنية

□ الدكتور مطهر العباسي، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يؤكد أن مسألة إعادة هيكلة الأجور والمرتبات من أهم مكونات استراتيجية تحديث الخدمة المدنية، على اعتبار أن الحكومة تبنت الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، ولذلك فإن الجانب الإداري للإصلاحات يجب أن يفعّل بوتيرة عالية لاستكمال منظومة العمل لأجندة الإصلاح الشامل، وتأتي أهمية إعادة النظر في الأجور بسبب جملة من العوامل والتطورات على مختلف الأصعدة، أهمها تحرير أسعار السلع والخدمات الأخرى منذ بداية التسعينيات وتحرير سعر الصرف والقيود على التجارة واعتماد آلية السوق وغير ذلك من العوامل التي فرضتها التطورات في مختلف الجوانب بشكل عام، مما جعل الأجور النقدية الحقيقية تتناقص يوماً بعد آخر، وكبداية لإعادة هيكلة وتحديث العمل في الجهاز الحكومي لابد من معالجة قضية الأجور، وذلك يتطلب إجراءات جادة وفاعلة في إعادة الهيكلة بشكل عام.

٣٣٪ تضخم الأجور

□ من جانبه أوضح الأخ حمود خالد الصوفي، وزير الخدمة المدنية والتأمينات، في المؤتمر الصحفي الذي عقده الأخ رئيس الوزراء في الثامن من الشهر الجاري، أن الحكومة تسعى إلى تغيير الرؤية العامة للوظيفة العامة باعتبارها تعبيراً عن احتياج حقيقي لتطور الجهاز الإداري للدولة وتوجهات التنمية، خاصة بعد أن تضخم هيكل الأجور إلى أن وصل إلى ما معدله (٣٣٪) من الإنفاق الحكومي، وهو من أعلى المعدلات العالمية، فيما يقابله تدن في مستوى دخل الفرد، ومن هنا نشأت الحاجة إلى استراتيجية وطنية للمرتبات والأجور تقوم على مبادئ متطورة للإدارة وتتميز باستبدال الهياكل الحالية للأجور، بحيث ترتكز على نوعية الوظيفة وحجم المسؤولية والمهام المتوقع إنجازها من قبل الموظف وليس فقط على المستوى التعليمي، مضيفاً : إن هذه الاستراتيجية تقوم على أن يكون الحد الأدنى للأجور عند مستوى حد الفقر، وهناك توصيف للوظيفة باختلاف الموقع ونوعية الوظيفة بما فيها الوظائف البحثية والتخصصية والفنية، حيث أن لكل من هذه الفئات سعرها، وفي إطار هذه الاستراتيجية ستتم معالجة ازدواجية الوظائف والتعامل مع هذه الظاهرة من خلال إدخال نظام البصمة والصورة، فيما يجري تحديث نظام الخدمة المدنية وتدريب الكوادر التي ستنفذ هذه المهمة تمهيداً للرقم الوطني.

هيكلة الأجور من أهم مكونات استراتيجية تحديث الخدمة المدنية

تفعيل الإصلاح الإداري استكمال لمنظومة العمل لأجندة الإصلاح الشامل